أدوية قلبية مفقودة.. ونقيب صيادلة القنيطرة لـ«الوطن»: هناك بدائل وبعض الأصناف توزع بكميات قليلة

مريض القلب يحتاج إلى ١٠٠ ألف شهرياً لتأمين دوائه

العلان لـ«الوطن»: توفير الأدوية المقطوعة يحتاج إلى بعض الوقت لاستيراد المواد الأولية

محمد منار حميجو

يبدو أن مرضى القلب يعانون من عدم توفر الأدوية التي يحتاجونها شهرياً بسبب فقدان بعض هذه الأدوية ما يضطرهم للبحث عن بدائل لها وأحياناً بعض هذه الأدوية ليست لها بدائل إضافة إلى ارتفاع أسعار أدوية القلب التي أصبحت مرهقة لقلبهم المريض.

وأكد صيادلة تواصلت معهم «الوطن» أن بعض الأدوية التي تدخل في علاج القلب مفقودة وهناك أدوية موجودة ولكن قليلة، فبين أحد الصيادلة أن أحد الأدوية القلبية المفقودة ليس له بديل وهو ضروري بالنسبة لمريض القلب ولو حتى لجأ إلى الدواء البديل فهو ليس كافياً حتى يعوض الدواء المفقود الذي يحتاجه.

رئيس فرع القنيطرة لنقابة الصيادلة عطية منور أكد أن بعض الأدوية القلبية مفقودة ولكن هناك بدائل لهذه الأنواع المفقودة أي إنه يمكن لمريض القلب استخدامها، لافتاً إلى أن دواء «كونكور» مفقود بسبب عدم وجود المواد الأولية حتى إن هناك العديد من الدول تعاني من المشكلة ذاتها بسبب نقص في المادة الأولية التي تدخل في إنتاجه.

وتوقع أن هناك تصنيعاً محلياً لهذا الدواء ولكن حتى الآن لم يتم توريده إلى السوق، مشيراً إلى أن مرضى القلب الذين يحتاجون إلى هذا الدواء يتجهون إلى المتشابهات لتأمينه.

وبين أن فاتورة مريض القلب تصل شهرياً إلى نحو ١٠٠ ألف ليرة لتأمين الأدوية التي يحتاجها وهي لأدوية لا يمكن أن يستغني عنها، مشيراً إلى أن أسعار الأدوية التي تدخل في علاج القلب عالية مقارنة بالدخل.

وأشار إلى أن هناك بعض الأدوية التي حتى الآن يتم توزيعها بكميات قليلة جداً ولكن بشكل عام هناك توفر للكثير من الأدوية وخصوصاً بعد ارتفاع أسعارها الأخيرة، مشيراً إلى أن الدواء الذي لا يتوفر تكون هناك شركات أخرى تنتج بدائل عنه ومن هذا المنطلق قد لا تكون هناك مشكلة في هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بموضوع الرقابة على الصيدليات أكد منور أنه لم ترد إلى النقابة أي شكوى حول صيادلة باعوا بأسعار خارج التسعيرة الرسمية، مشيراً إلى أنه بالعكس الصيدلي يحاول التخفيف من معاناة المواطنين في موضوع بيع الأدوية، لافتاً إلى أنه لم يعد هناك سوق سوداء في موضوع بيع بعض الأدوية.

من جهته أكد أستاذ كلية الصيدلة لـؤي العلان في تصريح لـ«الوطن» أن توفير الأدوية المقطوعة يحتاج إلى وقت وخصوصاً الأدوية التي تحتاج إلى المواد الأولية المستوردة، مشيراً إلى أن رفع أسعار الأدوية كان في نهاية العام الماضي، وبالتالي فإن المستورد يحتاج إلى بعض الوقت حتى يستورد المواد الأولية التي تدخل في إنتاج الدواء.

واعتبر العلان أن وضع الدواء حالياً أفضل بكثير وخصوصاً بعد ارتفاع أسعاره وهذا ما ساعد على توفير الكثير من الأصناف.

دراسة جديدة لتعرفة خدمات المشافي الخاصة

كناني لـ«الوطن»: أجورها غير منصفة ومستعدون لمعالجة أي شكوى وإعادة المبلغ المستحق وفق القوانين

راما العلاف

تزامناً مع الوضع الاقتصادي الصعب الذي يمر بالبلاد نتيجة الحصار والعقوبات، تشهد المشافي الخاصة ارتفاعاً حاداً في أجور الخدمات الطبية كافة وخاصة أجور العناية المشددة لتتجاوز كلفة الليلة الواحدة مبلغ الخمسة ملايين ليرة سورية إذ بلغت أجرة حجز السرير فقط مبلغ الثلاثة ملايين ونصف المليون وذلك دون أجور التحاليل والأدوية أو الاستشارات الطبية التي تقدر الواحدة منها بمئات الآلاف ما يفوق قدرة معظم المواطنين في حال لجوئهم للقطاع الخاص.

رئيس دائرة تصنيف المنشآت الصحية وتسيير المشافي الخاصة في وزارة الصحة الدكتور بشار كناني أوضح في حديثه لـ«الوطن» تنوع أسرة العناية المشددة بين العادية والعزل والعناية المشددة للجراحة القلبية والأكليلية للأمراض القلبية، إذ تستدعي العديد من الحالات دخول غرف العنّاية منها أصحاب الأمراض المعدية أو بعد العمليات الجراحية التي تتطلب المراقبة والمتابعة من الأطباء حيث يتم وصل المريض بجهاز مونيتور يخضع للمراقبة من الكادر الطبي والتمريضي بشكل دائم ويحتاج المريض لأدوية معينة ومستلزمات طبية أكثر.

وأكد وجود عدد كاف من الأسرة في المشافي الحكومية داخل القطر إذ يتراوح العدد بين ٤٥٠ حتى ٤٧٠ سريراً وقد يخرج بعضها عن الخدمة مؤقتاً بسبب الأعطال أو لقدمها ليصل العدد لحوالي ٤٢٥ سريراً، وأما في المشافي الخاصة فيتراوح عدد الأسرة بين ٢٩٠ حتى ٣٠٠ سرير وهناك صيانة دائمة.

وبالنسبة لأجهزة التنفس الاصطناعي يوجد ٢٩٠ جهاز تنفس في المشافي الحكومية و٢١٠ في المشافي الخاصة واعتبر أن العدد كاف في الحالات العادية أما في حالة الجائحة فيتطلب الوضع زيادة العدد وهناك خطط لكل مشفى للتعامل مع الجائحات لتجنب نقل المريض من مشفى لآخر لعدم توافر جهاز تنفس شاغر.

وأكد كناني توافر الأدوية والتحاليل والمستلزمات الطبية في أقسام العناية المشددة بالمشافي الحكومية بشكل كامل تقريباً وقد تتعرض لبعض النقص مؤقتاً أو بسبب الصيانة وصعوبة استيراد قطع التبديل بسبب الحصار، متوهاً بعدم حدوث أي توقف بالخدمات الطبية والعمليات الجراحية خلال سنوات الحرب، مشيراً إلى معاناة القطاع الطبي من نقص بعض الكوادر الطبية والتمريضية وتحمل الكادر الحالي أضعاف عمله.

وحول ارتفاع أجور غرف العناية المشددة في المشافي الخاصة أكد كناني أن السبب هو ارتفاع أسعار الأدوية ومواد التحاليل والمستلزمات الطبية إضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات والضرائب وتحميلها كاملة على سعر السرير ليستطيع المشفى الاستمرار بتقديم الخدمات.

واعتبر أن أجور المشافي حالياً غير منصفة أبداً، مؤكداً استعداد مديريات الصحة كافة لاستقبال شكاوى المواطنين ومعالجتها وإعادة المبلغ الزائد للمواطن وفق الأنظمة والقوانين بعد احتساب الفاتورة شريطة حصوله عليها خلال ٤٨ ساعة من تلقيه الخدمة.

وكشف أنه يجري حالياً من خلال تضافر العديد من الجهات دراسة التعرفة حيث تكون منصفة للمريض أولاً وللمشفى، لافتاً إلى أن تعرفة وزارة الصحة الحالية هي وفق القرار ٧٩/ت الصادر عام ٢٠٠٤ وتعديلاته في العامين ٢٠١٣و٢٠١٥ تعتبر قليلة لأنها لم تخضع لأي تعديل منذ زمن.

وأكد كناني أن قسم العناية المشددة ملزم وجوده في المشافي كافة وفق القانون إذ على كل مشفى توفير سرير عناية مشددة مقابل كل ١٠ أسرة عادية وتتم المتابعة بشكل دوري للمشافي من دوائر مديريات الصحة في كل المحافظات وتقوم بإرسال التقارير للوزارة للمتابعة عبر «ضبط كشف رقابي» ويتم التدخل من الوزارة عند وجود أي خلل وفق القوانين والأنظمة المعروفة لكل المشافي.

> ٤٥٠ سريراً في المشافي الحكومية و٣٠٠ في المشافي الخاصة

وأوضح أن قسم حواضن الأطفال في المشافي يعتبر نوعاً من أنواع العناية ويخضع لنفس شروط غرف العناية من حيث المراقبة المستمرة ومنع دخول غير الكادر الطبي والتمريضي.

وأشار إلى صدور الدليل الوطني لضبط العدوى بنسخته الجديدة حيث تم تحديث نسخة عام ٢٠١٤ والذي يعد مرجعاً معترفاً به من منظمة الصحة العالمية وتم إنجازه بجهود وطنية ليتم من خلاله تدريب المشافي والكوادر الطبية معتبراً أنه إنجاز سابق لكل دول الشرق الأوسط في هذا المجال.

إضافة إلى الدليل السوري المساعد لتصنيف المشافي وفق ١٢٥معياراً تتعلق بالجودة الطبية ضمن المنشآت الصحية وسيتم تصنيف جميع المشافي في القطاعين العام والخاص وفق هذا الدليل.

في طرطوس.. تحميل المستودعات يزيد من طينة ارتفاع أسعار الدواء المفقود بلة

عيسى لـ«الوطن»: المستودعات تستغل الحاجة وعلى الصيادلة أن يشتكوا للنقابة

طرطوس- ريا أحمد

وصف أهالي في طرطوس أسعار الدواء بأنها تكوي، وخاصة في الشتاء حيث تزداد الأمراض لدى معظم أفراد الأسرة، ومعاينات الأطباء بأرقام لا ترحم، وتتراوح بين ٢٥- ٤٠ ألفاً لتعود المشكلة إلى وصفة دوائية لا تقل عن المئة ألف ليرة للمريض.

وخلال جولة لـ«الوطن» أكد عدد من الصيادلة بطرطوس أن الارتفاع الأخير من وزارة الصحة كان كبيراً على الأسر لأنها تركزت على الأدوية المطلوبة والمتكررة كأدوية الالتهاب التي تجاوزت الخمسين ألفاً وابر المسكن التي بلغت الواحدة ١٩ ألفاً وأدوية التهاب الأطفال التي تراوحت بين ٢٥- ٣٠ ألفاً على حين لم يحدد معمل تاميكو أسعار مسكنه وما تزال أسعارها حرة أو تحمل على أدوية أخرى فتتجاوز ٦ آلاف ليرة، وحال أدوية الضغط التي تتراوح بين ٣٢- ٣٩ ألف ليرة والتي يشتكي الناس من غلائها كثيراً، وأبرة الأنسولين بلغت ٨٦ ألفاً.

ولفت صيادلة إلى أن الارتفاع الأخير لن يكون الأخير وفقاً لكلام أصحاب المعامل ومستودعات الأدوية، ومازالت طريقة التحميل على الصيدليات عمل يوصف بالتجاري واستغلال الحاجة لأنه عند مطالبة الصيدلي لأدوية مهمة من المستودع غالباً ما يشترط أصحاب المستودع تحميلها بمتممات أو أصناف غير مباعة أو مطلوبة ما يدفع الصيدلي إلى رفضها أو القبول بها مقابل رفع أسعار الأدوية المطلوبة وبالتالي زيادة في أسعارها المرتفعة أصلاً ويدفع صيادلة القرى بشكل خاص إلى رفضها لأن الناس عاجزة عن هذه الزيادة.

ناهيك عن مشكلة فقدان دواء الغدة الذي بات نادراً ما يجعل أصحاب المستودعات يستغلون الحاجة لها ليتم تحميلها على أصناف لا تباع أبداً، فكي يحصل الصيدلي على دواء الغدة يتم تحميله بدواء الاسبيرين بكمية ٨ علب ووفق عيار غير مطلوب وبصلاحية للشهر ١١ علماً أن سعر العلبة ١٢٥٠٠ ليرة وأيضاً تحميله دواء الأوميزور للمعدة بكمية ٦ علب وهو غير مطلوب من الأطباء وبصلاحية للشهر السادس من العام الحالي فقط وبسعر ١٠٥٠٠ للعلبة وغيرها من الأنواع وكل ذلك نتيجة فقدان هذا الدواء، فلكم أن تتخيلوا كم سيرتفع سعر الدواء نفسه نتيجة التحميل.

وأكد نقيب صيادلة طرطوس شادي عيسى أنه يوجد تعميم لكل الصيادلة صدر بعد الرفع الأخير، يقضي بعدم التعامل مع التحميل وتقديم شكوى للنقابة منعاً للاستغلال ومن يريد البيع بسعر نظامي لا يمكنه القبول بشروط المستودعات لأنه من المفترض بيعها بالسعر النظامي وهي ليست حجة لمن يريد بيعها لمريض محتاج.

ولفت إلى وجود شكوى حالياً لدى النقابة بهذا الخصوص، والنقابة تستجيب لكل الشكاوى سواء من المواطنين أو الصيادلة ليتم التأكد منها كحال السنة الفائتة التي تضمنت عدة حالات لشكاوى بيع بأسعار زائدة من الصيادلة وتم اتخاذ بحقهم الإجراءات اللازمة بعد التأكد منها وفقاً للإجراءات القانونية.

وعن حليب الأطفال أكد عيسى أن نقص الكمية تسبب مشكلة حقيقية ولكن التسعيرة توضع من وزارة التجارة الخارجية وبمراقبة التموين ويصل سعر علبة حليب نان إلى مئة ألف ليرة.